المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

THE CONSULTATIVE CENTER FOR STUDIES & DOCUMETATION

نصوص مختارة حول :

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

10

سلسلة غير دورية، تُعنى بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية

نصوص مختارة حول:

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: نصوص مختارة حول:

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

الناشر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: مديرية الدراسات الفكرية والسياسية

التاريخ:: تشرين الأول ٢٠٠٢م، الموافق شعبان ١٤٢٣هـ

القياس: ١٥ × ٢٤سم

الطبعة: الأولى

العدد: العاشر

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
المكتبة

ثبت المحتويات

المقدمة ٧

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي ١٩

قوة لا مثيل لها ١٩

الإلتزام الأول ٢٠

الخطر الأكبر ٢١

تحوّل القوى العظمى ٢١

أسواق وتجارة حرة ٢٢

١ ـ نظرة عامة لاستراتيجية الولايات المتحدة الدولية ٢٤

٢ ـ مناصرة التطلعات من أجل الكرامة الإنسانية ٢٦

٣ ـ تعزيز التحالفات لهزيمة الإرهاب الدولي والعمل على منع الاعتداءات الموجّهة ضد الولايات المتحدة وأصدقائنا ٢٨

طرق القضاء على الإرهاب ٣٠

٤ ـ العمل مع الآخرين لوقف النزاعات الإقليمية ٣٢

الشرق الأوسط ٣٣

الهند وباكستان ٣٥

أميركا اللاتينية ٣٦

القارّة السوداء ٣٦

٥ ـ منع اعدائنا من تهديدنا وإيذاء حلفائنا وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل ٣٧

رعاية الإرهاب في جميع أنحاء العالم ٣٩
مصدر رئيسي ٣٩
إستراتيجية شاملة ٤٠
متى فهمنا! ٤١
٦ ـ الحث على مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي
من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة ٤٤
٧ ـ توسيع دائرة التنمية عن طريق فتح المجتمعات
وإقامة البنية التحتية للديموقراطية ٥٠
٨ ـ نخوض معركة على مستقبل العالم الإسلامي ويجب على
أميركا ان تتفوّق فيها ٥٥
٩ ـ تحويل مؤسّسات الأمن القومي الأميركية كي تواجه
التحدّيات والفرص في القرن الحادي والعشرين ٦٣
«إستراتيجية إسرائيلية للعام ٢٠٠٠» «السلام عبر القوة» لا «السلام مقابل الأرض» ٧١
مقاربة جديدة للسلام ٧٣
ضمان أمن الحدود الشمالية ٧٥
بدائل عرفات ـ إحتواء سوريا ـ علاقة وثيقة مع الأردن ٧٦
صياغة علاقة أميركية إسرائيلية جديدة ٧٩
الملاحق ٨٣
نص إسرائيلي لخلفيات «تقرير العام ٢٠٠٠» بيرل ــ نتنياهو: تغيير قواعد اللعبة ٨٥
إستراتيجية الأمن القومي الأميركي ٩١

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة
تعلن نهاية التاريخ

المقدمة

القراءة الممعنة للثلاثة آلاف كلمة أو الخمس وثلاثين صفحة التي نشرها البيت الأبيض في ٢٠ أيلول ٢٠٠٢ تحت عنوان «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» (The National Security strategy of the United States of America) تكشف أن هذه الأخيرة تستغرق كثيراً في التفاصيل والعموميات وتفتقر إلى الوضوح والتحديد ولا تضم شيئاً جديداً بالفعل ولا تحدث قطيعة نهائية مع ما كان قائماً في التفكير الإستراتيجي الأميركي طيلة القرن العشرين . جل ما في الأمر أن العدو قد تغيّر وطبيعة مواجهته وظروف هذه المواجهة . أكثر من ذلك يمكن الإفتراض بأن هذه الوثيقة لو صدرت قبل حدوث ما حدث في ١١ أيلول ٢٠٠١ لما أتت مختلفة كثيراً عما هي عليه لأنها تعكس رؤية عدد من «الجمهوريين الجدد» الذين سبق لهم وكانوا في السلطة خلال الحرب الباردة (في إدارات فورد وريغان وبوش الأب الجمهورية) ومنهم من له كتابات ومواقف منشورة بعد الحرب الباردة ، وخلال التسعينات من القرن العشرين تحديداً (مثل ديك تشيني وولفوفتيز وهوروفيتش ورايس وبيرل . . . إلخ) تدعو إلى الإستفادة من الظروف لتكريس الهيمنة الأميركية

على العالم ، وهذه الهيمنة «ليست لصالح أميركا فحسب وإنما لصالح العالم» ، كما يقول نيوتن غنغريش زعيم الجمهوريين في الكونغرس (في مقال نشرته لوموند الفرنسية في ٢/ ٣/ ١٩٩٥) .

١١ أيلول ٢٠٠١ جاء ليدفع هذا المنطق إلى أقصاه وعلى أرضية ملائمة هذه المرة . الولايات المتحدة التي لم تصحُ بعد من نشوة انتصارها على «إمبراطورية الشر» السوفياتية «نظرت إلى ١١ أيلول كعمل تدشيني ضد تفوقها الكلي؟ كإرادة شيطانية . من هنا أتى رد الفعل الأميركي العنيف دون حدود ، رد فعل «الإله الغاضب» الذي يود معاقبة الكفار»[١] Georges CORM. Decident, Oreint, la fracture imagnaire, éd. La découverte. Paris, september 2002, P. 73 . هذه القوة الأعظم راحت تسمح لنفسها ، بعد ١١ أيلول ، ليس فقط بإعطاء دروس للبشرية ولكن «بحمل مهام حضارية مقدّسة على الطريقة التوراتية»[٢] Ibid. . هذا هو الأثر الذي تركته تفجيرات ١١ أيلول في الوثيقة وهو ، على أهميته ، ليس جديداً كل الجدة ، فالغرب عموماً ، والولايات المتحدة خصوصاً ، أوكلا لنفسيهما مثل هذه المهام الحضارية خلال الحرب الباردة عندما كان عالمهما «الحر» يواجه «إمبراطورية الشر السوفياتية» . لكن ربما أننا لا نعثر على هذه الغطرسة والعجرفة وعرض العضلات غير المسبوق في وثائق الأمن القومي أو غيرها المنشورة قبل العشرين من أيلول ٢٠٠٢ . وتقول الأخبار الصحافية أنه تم تعديل الوثيقة التي بين أيدينا عشرات المرات بغية التخفيف من عنجهيتها وطابعها الهجومي ولإضفاء طابع أكثر اعتدالاً وإنسانية عليها . وقد خرجت على ما هي عليه الآن بعد كل هذه التعديلات . تخيّلوا لو بقيت كما صاغها مساعدو بوش من مجلس الأمن القومي والبنتاغون ! .

تقول هذه أنه بعد هزيمة الإتحاد السوفياتي بات الضعفاء مصدر الخطر ،

خصوصاً إذا تمكنوا من الحصول على أسلحة دمار شامل . هؤلاء الضعفاء هم «الدول المارقة» والجماعات الإرهابية . والخطر الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة يكمن في التقاطع بين التطرف والتكنولوجيا ، لذلك فهي تتعهد بالدفاع عن السلام العالمي من خلال محاربة الطغاة والإرهاب وتشجيع قيام مجتمعات حرة ومفتوحة في جميع القارات . وتتعهد واشنطن بمواجهة التهديدات قبل أن تصبح حقيقة ماثلة (الحرب الوقائية أو الإستباقية Preemptive War) وبقيادة العالم لتحقيق انتصار الحرية على أعدائها كافة .في الحقيقة هذا الكلام لا جديد فيه . فقد صدر تقرير عن البنتاغون في عام ١٩٩٣ ورد فيه أنه بعد سقوط المعسكر الشرقي بات العدو الجديد غير محسوس ولا جغرافية محدّدة له ، إنه «اللاّيقين» أي الإرهاب الذي يضرب فجأة في مكان وزمان غير متوقعين . وكان حلف الأطلسي قد أصدر بياناً في ١٢ شباط ١٩٩٢ ذكر فيه أن الأصولية الإسلامية قد تشكّل العدو الجديد للغرب بعد سقوط الشيوعية . وقد حقق مقال نشره صموئيل هانتغتون في عام ١٩٩٣ نجاحاً دفعه إلى إصداره في كتاب (صدام الحضارات ، ١٩٩٦) حيث ما يزال يشكّل مادة نقاش بين المفكرين والأكاديميين في العالم . وتميّزت الحقبة الكلينتونية ، طيلة التسعينيات من القرن العشرين ، بسيطرة مفردات مثل «الدول المارقة» و«الإرهاب الأصولي» و«الإحتواء المزدوج» (للعراق وإيران) . . الخ . على أعمالها وتقاريرها ومشاريعها الإستراتيجية .

وقد حذّر مراقبون عديدون ، عشية الإنتخابات الرئاسية الأميركية عام ٢٠٠٠ ، من سواد نزعة «العزلة الجديدة» ، إذا فاز الجمهوريون في الإنتخابات . ودلّت تصرفات إدارة بوش في الأشهر الأولى من وصولها إلى السلطة على نزعتها الأحادية الواضحة . لكن تبين مع الوقت أن هذه الأحادية

لا تعني ميلاً إلى العزلة والإبتعاد بقدر ما تعني أحادية في إتخاذ القرار الدولي . والوثيقة التي بين أيدينا توضح تماماً أن الولايات المتحدة تتبنّى إستراتيجية قومية عمادها الإنخراط في الشؤون الدولية بهدف قيادة العالم ، طبعاً «من أجل مصلحة هذا العالم» أي في سبيل جعله «أفضل وأكثر أمناً . .» وتخفيف ذلك يتم عبر «التعاون مع الجميع لنزع فتيل الصراعات الإقليمية ومنع أعداء أميركا من إستخدام أسلحة الدمار الشامل ودفع النمو الإقتصادي العالمي عن طريق التجارة الحرة والأسواق المفتوحة» ، وبالطبع المحافظة على القوة العسكرية الأميركية كأعظم قوة في العالم لا تضاهيها قوة أخرى ومنح الوسائل اللازمة لمؤسّسات الأمن القومي الأميركي بغية تمكينها من الإيفاء بمتطلبات التحديات الجديدة والفرص المتاحة للأميركيين في القرن الحادي والعشرين . وأميركا ، كما تقول الوثيقة . . بكل تواضع ! . . «ليست الأقوى في العالم فقط بل الأكثر حرية وعدالة» .

الولايات المتحدة هي إذن القوة الأعظم منبت الحرية والعدالة وموئل الرفاه والإزدهار والتي «ترحب بمسؤوليتها لقيادة هذه المهمة العظيمة» التي هي بناء عالم جديد أكثر عدلاً وحرية وإزدهاراً . أما عن «الوصفة السرية» فتكمن ، بحسب هذه الوثيقة/ الخطاب الخلاصي ، في التجارة الحرة والمنظمة العالمية للتجارة والمفاوضات الجديدة حول التجارة العالمية والضغط باتجاه إقامة المزيد من مناطق التبادل الحر في أرجاء المعمورة وكل زاوية من زواياها .

وهكذا فإن انتصار الليبرالية الرأسمالية على الطريقة الأميركية لا يبيّن عن تواضع ولا يقبل النقد والانتقاد أبداً . ومن يجرؤ على ذلك يُوصف بالمتخلّف والمنغلق . فلا خلاص خارج التنافس الحر . لقد تم دمج الحرية بمعناها النبيل

مع التبادل الحر الإقتصادي وصار الأخير شرطاً ضرورياً للأولى . ونسي الأميركيون أن التبادل الحر لكي يكون عادلاً ومفيداً يفترض نوعاً من التساوي والتناغم في مستويات الإنتاج ، أي سيطرة متساوية نوعاً ما على التقدم التقني من قبل المتنافسين في هذا التبادل التجاري ، سواء بين المجتمعات أو في داخل كل منها . ينسى الأميركيون ، المبشّرون الجدد بخلاص البشرية ، أن التبادل ـ الحر يفتك اليوم بشرائح واسعة من المجتمعات دون أن يقدم لها أي بديل ، ويرمي الملايين في هامش «النعيم الإقتصادي»[1] George CORM. op. it. P. 180 .

وتقول الوثيقة بوضوح وحزم أن «أفضل دفاع هو الهجوم» وهذا يعني ، في إطار الحرب الإستباقية ، أن الولايات المتحدة تعطي لنفسها الحق في الهجوم ـ العسكري والإقتصادي والدبلوماسي وغيره ـ على أية دولة أو جماعة من الدول أو المؤسّسات غير الدولتية لمجرد الشك بأنها تضمر الشر للأميركيين وحلفائهم ، أو تكرههم مثلاً . والرئيس بوش عندما يحاول تبرير الهجوم المزمع شنه على العراق يتوجه للرأي العام الأميركي قائلاً «إن صدام حسين يكرهنا ويكره إسرائيل وأصدقائنا» . طبعاً إسرائيل تتمتع بمكانة مميزة بين الحلفاء والأصدقاء . من هنا ورود الموضوع الفلسطيني في الوثيقة بطريقة يرتاح إليها أكثر الصهاينة عنصرية وتطرفاً . فقبل كل شيء تشن الوثيقة حرباً شعواء على الإرهاب من دون تقديم أي تعريف محدّد له ومن دون تمييزه عن مقاومة الإحتلال . لا بل إنها تلمّح إلى أن الإرهاب مسلم بطبيعته : فالمفاهيم «التقليدية للردع لن تنجح ضد العدو الإرهابي الذي يعتمد على تكتيكات التدمير الغاشم وإستهداف الأبرياء ، والذي يسعى جنوده لطلب الشهادة في الموت ويعتمد في حمايته على أن لا دولة له ، والتطابق بين الدول التي ترى الإرهاب وتلك التي

من يسعى لطلب الشهادة؟ أليس المسلمون وتحديداً في فلسطين وقبلها في لبنان ، وذلك لمواجهة ماكنة الحرب الإسرائيلية ، الأميركية الصنع؟ يطلب الشهادة من لا يملك الأباتشي والأف ـ ١٦ ولا أمل له بحيازة سلاح نووي رادع . ألا تنتمي إسرائيل إلى هذه الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل؟ كلا في الواقع لأنها امتلكت مثل هذه الأسلحة منذ زمن طويل وبمساعدة ورعاية «العالم الحر» الذي تتزعمه واشنطن الحريصة على أن لا يمتلك أي بلد «يكرهها ويكره إسرائيل» على سلاح رادع .

تكرر الوثيقة التزام إدارة بوش «بدولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية» ولكنها تتفادى أي كلام عن عاصمة هذه الدولة وحدودها ودورها وسيادتها ، بل إنها تضع في طريقها شروطاً تعجيزية يستحيل تنفيذها . ربما «أن لإسرائيل مصلحة كبرى في نجاح قيام دولة فلسطينية ديموقراطية» وبما أن «الإحتلال الدائم إنما يهدد هوية إسرائيل وديموقراطيتها» ترتأي الوثيقة (ولا تطلب . . .) أن «هناك حاجة لإنسحاب القوات الإسرائيلية إنسحاباً كاملاً إلى المواقع التي كانت تسيطر عليها قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠» . وبشرط «تراجع حدة العنف» [الفلسطيني طبعاً فإسرائيل لا تفعل سوى الدفاع عن نفسها وشارون رجل سلام على ما يقول الرئيس بوش] يمكن عندها «استعادة حرية الحركة والسماح للفلسطينيين الأبرياء باستئناف العمل والاستمرار في حياتهم العادية . ويمكن للولايات المتحدة لعب دور هام ، غير أن تحقيق سلام دائم في نهاية المطاف يمكن أن يأتي فقط عندما يحلّ الإسرائيليون والفلسطينيون القضايا وإنهاء النزاع بينهما» . هذا الكلام الوارد في نص «لستراتيجية الأمن القومي الأميركي» ليس سوى تأكيد للسياسة الأميركية الجديدة حيال القضية الفلسطينية والتي بلغ

انحيازها لإسرائيل مدى جعل شارون يقول في زيارة للبيت الأبيض في تشرين الأول ٢٠٠٢ بأن بوش هو أفضل رئيس أميركي عرفته إسرائيل في حياتها .

على صعيد آخر تقطع الوثيقة مع النهج الذي سلكته إدارة بوش قبل ١١ أيلول ٢٠٠١ حيال القوى العظمى الأخرى وتحديداً روسيا والصين . تصريحات رجال هذه الإدارة في الأشهر الستة الأولي من حكمها أنذرت بعودة أجواء الحرب الباردة . وقد جاءت أزمة طرد الدبلوماسيين المتبادل بين واشنطن وموسكو ثم أزمة طائرة التجسس الأميركية بين بكين وواشنطن لتدعم الأقوال بالأفعال وتحبس أنفاس المراقبين الذي تخوّفوا من عودة الأوضاع الدولية إلى ما كانت عليه في عزّ الأزمات الأميركية ـ السوفياتية خلال الحرب الباردة .

لقد أحدثت تفجيرات ١١ أيلول تغييراً جذرياً وفورياً في نمط العلاقة بين الولايات المتحدة من جهة والصين وروسيا من الجهة المقابلة . فقد انضمت هاتين القوتين العظميين إلى جوقة المنددين «بالإرهاب» والطامحين لإستغلال فرصة الحرب الأميركية عليه لتصفية حسابات خاصة بكل منهما : الصين حيال الإنفصاليين الأويغورفي إقليم كسنجيانغ وروسيا حيال المعضلة الشيشانية . ثم تطورت الأمور من التنديد بالإرهاب والتعاطف مع واشنطن إلى التنسيق والتشاور والبحث عن مصالح مشتركة . ولم تعد الولايات المتحدة ، في العلن على الأقل ، تنظر إلى القوتين العظميين السابقتين كمنافسين محتملين (كما قال تقرير وولفوفنيز عام ١٩٩٣ مثلاً) بل إن الإستراتيجية الأمنية الجديدة تحبّذ التعاون معهما في مواجهة «الإرهاب» ، وهو تعاون تقرر الولايات المتحدة شكله ومحتواه وأولياته ، أليست هي القوة الأعظم والتي على عاتقها تقوم

مسؤولية بناء العالم الجديد؟ وهنا فإن صياغة الوثيقة تؤكد تحليل وزير الخارجية الفرنسي السابق أوبير فيدرين الذي تكلّم عن قوة أميركية «خارقة» (وليس عظمى) Hyperpuissance وقوى عظمى مثل روسيا والصين والإتحاد الأوروبي وغيرهم Super powers . إنه النسق System الدولي الجديد الذي تعلنه استراتيجية الأمن القومي الأميركي .

هذه الإستراتيجية تهتم بكل شؤون البشرية ، من أميركا اللاتينية إلى آسيا الوسطى مروراً بأفريقيا والخليج والشرق الأوسط . تريد مساعدة الجميع على التنمية والتبادل الحر والإنفتاح والحرية والديمقراطية ، أي على اعتناق القيم الأميركية العظيمة . هذه القيم لا تشوبها شائبة وهي العلاج الأنجع لكلّ مشاكل البشرية . الولايات المتحدة ساعدت وسوف تساعد (مجاناً وللّه ! . .) أميركا اللاتينية التي تتخلص من حكم الجنرالات وتعتنق القيم الجديدة ، وعلى وجه الخصوص كولومبيا التي ابتلاها الله بالإرهاب وتصدير المخدرات وهيمنة الجماعات المسلحة غير الشرعية .

أما أفريقيا فتتهددها آفات الفقر المدقع والحروب والأمراض ، «وهذا أولاً يهدد قيمة أساسية أميركية هي الحفاظ على الكرامة الإنسانية ، كما يهدد أولوية إستراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب الدولي» كيف؟ «بناء قدرات محلية لتأمين الحدود المليئة بالثغرات والمساعدة في إنشاء البنية التحتية الأمنية والإستخبارية لحرمان الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن» وعن طريق «استراتيجية أمنية تركز على الترتيبات الثنائية وبناء التحالفات» دون القطيعة مع سياسة كلينتون حيال هذه القارة والقائمة على مبدأ Trade no aid «التجارة وليس المساعدة» أي تشجيع دول القارة على التبادل الحر والتجارة والليبرالية الإقتصادية .

وتأتي الوثيقة على ذكر كوريا الشمالية كمصدر رئيسي في العالم للصواريخ البالستية ، الأمر الذي يبرر تطوير نظام دفاعي صاروخي أميركي ضدها وضد كل «الدول المارقة» التي تسعى إلى حيازة قدرات نووية .

وتزعم الوثيقة أن «النمو الإقتصادي القوي في أوروبا واليابان هو أمر حيوي للمصالح القومية للولايات المتحدة . ونحن نريد لحلفائنا أن تكون لديهم إقتصادات قوية لمصلحتهم أولاً ، ولمصلحة الإقتصاد العالمي ثانياً ، ومن أجل الأمن العالمي ثالثاً» . لكن لماذا والحال هذه كل هذه المشاكل بل «الحروب التجارية» الحقيقية مع اليابان بسبب فائضه التجاري ومع أوروبا بسبب الخلاف على دعم قطاعات إقتصادية وتنافس مشروع أو غير مشروع؟ ! (حروب بقر الهرمون والموز والبذار المعدّلة جينياً والصلب . . . الخ) . هذا ما لا تتطرق إليه الوثيقة .

هذه الأخيرة تؤكد احترام واشنطن لقضايا البيئة ولكن على طريقتها الخاصة المتناقضة مع رؤية كل دول العالم الأخرى ، وتمتدح المنظمات الدولية ، وخاصة الأمم المتحدة التي يجب أن تلعب دوراً دولياً مرموقاً ، وهو الدور الذي ترسمه لها الولايات المتحدة بالطبع . وإلا ، كما قال الرئيس بوش مراراً وتكراراً فهذه المنظمة الدولية تبقى مجرد إطار للإلتقاء والتشاور ، وهو كلام استفزازي تجنبته الوثيقة في التعديل الأخير الذي طالها على ما يُظن .

باختصار شديد تنفح الوثيقة بنفس لاهوتي توحيدي يضع القوة الأعظم بمنزلة الإله الواحد مخلّص البشرية من ضلالها وعذاباتها ، وليس على شعوب العالم ودولها وحكامها إلا طاعة هذا الرب إذا أرادوا سلوك سبيل الخلاص والحرية والرفاه . وكل من يخرج عن هذه الإرادة كافر زنديق يحلّ ضربه

ومعاقبته قبل ان يتحول إلى شيطان رجيم . وقد ارسل هذا الرب رسلا ومبشرين له هم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها من المؤسّسات الدولية التي تسيطر عليها واشنطن . وما على المجتمعات التي تنشد الخلاص إلا إتباع الوصفات التي تقدمها منظمات التجارة الحرة هذه والتي يباركها المسؤول عن إنقاذ العالم من الهلاك والقابع في البيت الأبيض .

هذا الأخير يعطي لنفسه الحق ليس في قيادة العالم وتحديد القيم التي عليه اعتناقها فحسب بل معاقبة من تسوّل له نفسه عصيان الأوامر . وهنا مكمن الخطورة في الإستراتيجة الأميركية الجديدة التي تعتنق مبدأ الحرب الوقائية أو الاستباقية . ويقول المدافعون عن هذا المبدأ أن لا جديد فيه وأن الدول ، والولايات المتحدة واحدة منها ، عملت بموجبه منذ عقود بل قرون عديدة . فبين عامي ١٨٠٠ و١٩٣٤ قام المارينز بمئة وثمانين عملية إنزال خارج الأراضي الأميركية ، بعضها كان رداً على اعتداءات قبل أن تحصل ، أي بطريقة وقائية أو إستباقية . والرئيس وودرو ويلسون نفسه أرسل المارينز لإحتلال هايتي في عام ١٩١٥ وجمهورية الدومينيكان في عام١٩١٦ حيث بقوا ١٩ سنة في الأولى و٨ سنوات في الثانية . في الحالتين لم يكن هناك من هجوم مباشر على الولايات المتحدة ولكن أراد ويلسون إستباق إحتلال ألماني للجزيرتين وتهديد قناة بناما . وخلال الحرب الباردة قام الأميركيون بتطبيق هذا المبدأ مرات عديدة . غزو جمهورية الدومينيكان مجدداً في عام ١٩٦٥ ، ثم جزيرة غرانادا في عام ١٩٨٣ يقع ، كما يقول المدافعون عن «الإستراتيجية الأميركية الجديدة ، في هذا الإطار . وحرب فيتنام لم تبدأ في الحقيقة رداً على الهجوم الفيتنامي على الأسطول الأميركي في خليج تونكين ، ولكن لأن الرئيس جونسون أراد إستباق التوسّع الشيوعي . وفي خانة إستباق هذا التوسّع نفسه أمر كينيدي

بمحاصرة كوبا خلال أزمة خليج الخنازير سنة ١٩٦٢ والذي كاد أن يفجر حرباً عالمية ثالثة .

ليس جديداً ولا غريباً والحال هذه أن يفكّر «المحافظون الجدد» وجلّهم من «فرسان الحرب الباردة» بالطريقة نفسها رغم اختلاف الظروف . وهم في دفاعهم عن عقيدة بوش الجديدة يلجأوون أيضاً إلى الشواهد التاريخية القديمة . يقولون مثلاً أنه في عام ١٩٨٧ عندما جمع فيليب الثاني أسطولاً لمهاجمة إنكلترا لم تنتظر الملكة إليزابيت حصول الهجوم بل استبقته فهاجمت الأسطول الفرنسي على حين غرة وانتصرت في الحرب . وفي سنة ١٧٥٦ عندما اتفقت النمسا وفرنسا وروسيا على مهاجمة بروسيا لم ينتظر فريدريك الكبير بل هاجم سلفاً وانتصر . كذلك فعل ليفي أشكول في ٤ حزيران ١٩٦٧ فقضى على الجيوش العربية في حرب خاطفة قبل أن تقضي عليه . وفي عام ١٩٨١ دمر الإسرائيليون مفاعل أوزيراك العراقي قبل أن يشكّل تهديداً نووياً حقيقياً ضدهم .

بذلك تقبع عقيدة بوش الاستباقية ـ وتطبيقها الأول سيكون في العراق على ما يبدو ـ في عقود بل قرون طويلة من التقليد الدولي والأميركي بحسب المدافعين عنها . وفي رأيهم لو عمدت انكلترا وفرنسا إلى تطبيقها عشية الحرب العالمية الثانية ، لما عاشت النازية وفعلت ما فعلته .

هكذا يقرأ المحافظون الجدد في واشنطن التاريخ على طريقتهم فيتناسون اللعبة الدولية التي قامت على التعددية القطبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وعلى لاثنائية القطبية خلال الحرب الباردة . هذه اللعبة لم تعد قائمة اليوم ولا مبرر لمثل هذه العقيدة الإستباقية في وقت لا ينازع الولايات المتحدة من

منازع على قمة النظام الدولي والأحادية القطبية التي لا سابق لها في تاريخ العلاقات الدولية . والمبرر الوحيد لإعادة إحياء هذه العقيدة اليوم ه تكريس هذه الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة . والوثيقة لا تحاول إخفاء هذه النية بل تفاخر بالبوح بها وبأكثر الأساليب فوقية وعنجهية على ما جاء في التعليقات الصحافية الغربية عليها .

الوثيقة تعلن ، هكذا ببساطة ، «نهاية التاريخ» . لن يكون هناك صراعات دولية من الآن وصاعداً لأن القوة الأعظم لن تسمح لأحد بمجرد التفكير بالسعي لمقارعتها أو مضاهاتها في القوة العسكرية أو الإقتصادية أو التكنولوجية . سيكون هناك فقط حرب بلا هوادة على «الإرهاب» تشنها كل الدول والمنظمات والأحلاف تحت قيادة ورعاية الولايات المتحدة .

لكن التاريخ لن ينتهي وحكمة التاريخ ما تزال نفسها . فقصة إنهيار الإمبراطوريات العظمى قصة تاريخية أبدية . لقد قضى البرابرة على الرومان مستخدمين تقنياتهم العسكرية نفسها وقضى المغول على الإمبراطورية الصينية بعدما تعلموا التقنيات العسكرية الصينية نفسها . والعولمة بطبيعتها تتيح إمكانية إعادة إنتاج مثل هذه القصص .